الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الريع
محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري

Competitiveness limits of an economy based on the rent Attempt on the analysis of the effects of rentier organization of the economy on the external competitiveness of the Algerian economy

د. لطرش الطاهر أستاذ محاضر أ
المدرسة العليا للتجارة
tlatrechche64@yahoo.fr

ملخص

تعتبر التنافسية شرطا لقدرة ولوج المؤسسات إلى الأسواق الدولية. تُكتسب القدرة التنافسية في سياق أداء المؤسسات في أسواق مفتوحة، حيث تسعى هذه الأخيرة عبر خاصية التمايز على زيادة قدرتها على ولوج أسواق جديدة أو المحافظة على الأسواق التي تتواجد فيها. غير أن الاقتصاد الريعي لا يوفر المقومات الضرورية التي تساعد المؤسسات على تمتين قدراتها التنافسية، بل على العكس من ذلك تماما، حيث ينتج الاقتصاد الريعي سلوكيات وآليات تكبح تطوير الميزات التنافسية. ويتطلب الأمر حينئذ القيام بإصلاحات شاملة ومتناسقة تُخرج الاقتصاد من طابعه الريعي وتتجه به إلى فضاء يعطي قيمة أكبر لفضائل الجهد والعمل الذي من شأنه أن يضع المؤسسات في مناخ جديد تكون فيه المنافسة فرصة اقتصادية وليست تهديدا لوجود المؤسسة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الريعي، القطاع الريعي، الريع الأولي، الريع الثانوي، الريع الثالث، التنافسية، نظام الحوافز، الابتكار، الإنتاجية.

Abstract

Competitiveness is now considered as a prerequisite for the penetration of international markets by companies. Competitiveness is acquired through operating companies in open markets. They seek, through differentiation, to strengthen their ability to penetrate new markets, or at least maintain the markets in which they exist. The rentier economy does not provide the necessary requirements to help companies enhance their competitiveness. Indeed, the rentier economy was behind the emergence of behaviors and mechanisms that hinder the development of competitive advantages. Consequently, it is necessary to engage global and coherent reforms that transform the economy of its rentier nature to another kind of economy based on effort and work which may lead companies in a new context in which the economic competitiveness regarded as an economic opportunity rather than a threat to their survival.

Keywords: *Rentier economy; Rentier sector; Primary rent; Secondary rent; Tertiary rent competitiveness; Incentives system; Innovation; Productivity.*

مقدمة

منذ فجر العصر الاقتصادي(L'ère de l'économique)، شكلت القدرة التنافسية مصدر استمرار المؤسسات وبقائها على قيد الحياة. ويشكل كل من التجديد التكنولوجي، وإعادة تكييف طرق الإنتاج والابتكار التقني والتسييري عناصر للتمايز بالنسبة للمؤسسات. وأصبحت المنافسة الدولية في هذه الأيام تشكل عنصرا رئيسيا في عملية الاندماج الدولي لأي اقتصاد وطني. حيث تشكل ثنائية الميزة-التكلفة مفتاح إعادة التموقع الاستراتيجي والمكاني للمؤسسات.

إذا كان هذا الحال يمثل القاعدة التي تعتمد عليها المؤسسات التي ترغب في تعميق اندماجها الدولي، فإنه من المهم طرح السؤال حول ضعف هذا الاندماج بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، وبالتالي بالنسبة للاقتصاد الوطني برمته. انطلاقا من ذلك، يعتبر من المحبذ، بل ومن الضروري، البحث عن الأسباب الرئيسية التي تعيق ذلك. وفي هذا الإطار، يهدف هذا المقال إلى تفسير ضعف القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني(*) ودراسة سبل ترقيتها.

لبلوغ هذا الهدف، يحاول هذا المقال اعتماد مقاربة تلامس وضع الاقتصاد الوطني التنظيمي الذي كان من بين الأسباب التي أثرت على ضعف أدائه وفعاليته الوظيفية. وبدقة أكبر، تحاول الإشكالية المطروحة أن تعرف إلى أي مدى أثَر التنظيم الريعي للاقتصاد على ضعف القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد (مجمل القطاعات)؟ وانطلاقا من هذا التشخيص، ما هي السياسات المناسبة للتحرر من هذه الوضعية؟ تعتبر هذه الإشكالية جد هامة على اعتبار أن استئثار القطاع الريعي (قطاع المحروقات في الجزائر) بكل الاهتمام قد أدى إلى شيوع نوع من الصلابة على أداء الاقتصاد الوطني فضلا عن ظهور نوع من الاستبعاد تعرضت له القطاعات الأخرى. وعليه، يعتبر تحديد وتحليل الآليات التي يستطيع القطاع الريعي من خلالها التأثير على أداء الاقتصاد مرحلة مهمة لفهم كيفية تأثير القطاع الريعي على التنافسية الخارجية للاقتصاد بشكل خاص وعلى أدائه الإجمالي بشكل عام.

انطلاقا من ذلك، يتم تناول هذا الموضوع وفق العناصر الموالية:

- تحليل الإطار المفاهيمي لتوصيف الاقتصاد الريعي ومختلف السلوكيات الريعية المرتبطة به (النقطة 1)؛
- شرح الكيفية التي توضح كيف يمكن أن تؤثر هيمنة القطاع الريعي على الأداء الخارجي للاقتصاد (النقطة 2)؛
- دراسة الحالة الخاصة للاقتصاد الجزائري عبر محاولة تشخيص الطبيعة الريعية للاقتصاد وتحليل انعكاسها على التنافسية الخارجية (النقطة 3)؛
- مناقشة أهم السياسات التي يتعين اتباعها لتجاوز هذه الوضعية (النقطة 4).

1. **توصيف القطاع الريعي والسلوكيات الريعية**: يعتبر قطاعا ريعيا بمفهوم هذا المقال كل قطاع يعتمد نشاطه على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل المحروقات في حالة الجزائر. وبالاعتماد على هذا المفهوم، يمكن تعريف الاقتصاد الريعي (الذي يقوم على الريع) بأنه كل اقتصاد يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي. في هذا الإطار، يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل. ففي الدول النفطية على سبيل المثال، لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك، فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي.

بيد أن وجود قطاع ريعي (المحروقات في الجزائر) يشكل فرصة أمام المجتمع لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع التنمية، لاسيما في ظرف يتميز بضعف الادخار الوطني، لاسيما ادخار القطاع الخاص، الناجم عن ضعف المداخيل. إلا أن هذه الميزة يجب أن لا تخفي التأثيرات السلبية التي تتركها هيمنة القطاع الريعي على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث إن ضعف التنويع اللازم في الاقتصاد يعود في جانب منه إلى استئثار القطاع الريعي بالاهتمام في سلم أولويات السياسات العمومية على حساب القطاعات الأخرى التي لا تكون درجة الاهتمام بها إلا في إطار تبعيتها للقطاع الريعي. وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أن القطاع الريعي يقوم، عبر استئثاره بالاهتمام في المجتمع، بعملية استبعاد للقطاعات الأخرى إلا في حدود ما يفي به التوسع المسموح به ضمن منطق وحدود استغلال القطاع الريعي.

لتوضيح الإطار المفاهيمي بشكل أدق، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الريع:

- ريع «أولي» ينتج داخل نطاق القطاع الريعي نفسه، حيث ترتكز مجمل النشاطات في هذا القطاع على منطق الاستغلال والتحويل الإنتاجي (استغلال الموارد الباطنية وتحويلها من حالتها الخامة إلى حالة أكثر تركيب وجاهزية للاستعمال). تبدو القيم التي يتم إنتاجها في هذا القطاع في جوهرها وكأنها هبة من الطبيعة وليس ثمرة من ثمرات الجهد والعمل.
- ريع «ثانوي» ينتج عن الريع الأولي. يعبر هذا النوع من الريع عن الحصة من الريع الأولي الذي تستفيد منها القطاعات الأخرى. تتم الاستفادة من هذا الريع وفق آليات رسمية تعبر بشكل ما عن توافق اجتماعي، سياسي وإداري حول اقتسام ثمرات القطاع الريعي. وعليه، ينتج هذا الريع الثانوي عمليا عبر عملية إعادة توزيع تتحقق بشكل رئيسي عبر آلية التخصيص التي تتم في إطار ميزانية الدولة.
- وأخيرا ريع «ثالث» يعكس السلوكيات الريعية التي تنشأ عن «التواطؤ» بين الهياكل الإدارية وقطاعات المجتمع الأخرى لاسيما حقل الأعمال. يمكن لهذا النوع من الريع بطبيعة الحال أن يوجد في أي اقتصاد غير ريعي ولكنه اقتصاد موغل في البيروقراطية. مع ذلك، يشجع وجود ريع أولي السلوكيات الريعية بسبب المصالح المتعاظمة التي تنجم عن هذا الريع الأولي.

يؤدي وجود ريع أولي إلى تفشي السلوكيات الريعية على نطاق واسع ويتحول مع الزمن إلى رافد يغذي تطور السلوكيات الريعية وتآكل قيم الجهد والعمل. كما يؤدي إلى تنامي روابط مصلحية متعاظمة بين البيروقراطية الإدارية والبيروقراطية الاقتصادية وبقية قطاعات المجتمع. وبهذا

تصبح الاستفادة من الريع هدفا أساسيا يسعى إليه كل أفراد المجتمع وفق قواعد وآليات تحددها البيروقراطية الإدارية. وعليه، يتميز النظام الريعي، إلى جانب اعتماده بقوة على قطاع ريعي، بهيمنة سمات التخلف (Sous-développement) بمفهوم المقاربة التنظيمية [1] (Approche régulationniste)

2. هيمنة القطاع الريعي ودورها في إضعاف القدرة التنافسية الوطنية: مثال المرض الهولندي: تعمل هيمنة القطاع الريعي على إفراز مؤشرات سلبية ليس فقط على تنويع الاقتصاد الوطني ولكن أيضا على القدرة التنافسية الخارجية للقطاعات الأخرى. وتأخذ هذه التأثيرات مسارات متنوعة تبدأ من ضعف الاهتمام بالقطاعات الأخرى وإلى غاية ظهور آليات اقتصادية مستقلة تشكل قنوات ناقلة لمجمل التأثيرات السلبية على القطاعات غير الريعية.

يتمثل أبرز مثال لهذه الآليات المستقلة في ذلك النمط الذي قدمه نموذج المرض الهولندي الذي نال قسطا واسعا من النقاش. ويصور هذا الوضع المرضي تلك الحالة التي عرفها الاقتصاد الهولندي في سنوات 1970 على إثر الاستغلال الكثيف للقطاع الغازي. لقد سمح استغلال القطاع الغازي، معززا بارتفاع أسعار المحروقات لمستويات قياسية تاريخية على إثر الصدمة البترولية الأولى، للاقتصاد الهولندي بتحقيق نتائج خارجية قوية ناتجة عن استغلال الغاز الطبيعي تجسدت عبر تدفق كثيف للعملة الصعبة. ولكن هذه النتائج القوية رافقها تحقيق نتائج عكسية على الصعيد الداخلي تجسدت في حدوث ركود اقتصادي عام مس قطاعات الاقتصاد الأخرى، لاسيما قطاع الصناعات المعملية [2].

رُصدَت حالة مشابهة للمرض الهولندي في إطار الاقتصاد الأسترالي عرفت في حينها باسم القطاع المزدهر (Booming sector). عولجت هذه الحالة من طرف Gregory 3) الذي قام بتحديد وصياغة التغيرات الهيكلية المرتقبة على مستوى القطاعات الأخرى من باقي الاقتصاد الأسترالي تبعا لاكتشاف القطاع المنجمي واستغلاله على نطاق واسع. وقد حاول الكاتب، انطلاقا من وضع نموذج بسيط، تقدير أثر تطور الأسعار الداخلية على تطور الصادرات والواردات.

كانت الفكرة بسيطة، وهي تتلاقى في هذه النقطة مع الآلية التي تسمح بظهور المرض الهولندي. حيث يؤدي استغلال المواد المنجمية بشكل متزايد وتنامي تصديرها إلى تحقيق فوائض خارجية (الميزان التجاري) تمارس ضغوطا باتجاه التعديل في ميزان المدفوعات. يمكن أن يتحقق هذا التعديل عبر تحسن القيمة الخارجية (سعر الصرف) للعملة الوطنية مقارنة مع العملات النظيرة أو عبر ارتفاع الأسعار الداخلية. في كلتا الحالتين، ينعكس ذلك على أسعار الصناعات (أو القطاعات) الموجهة للتصدير أو تلك التي تنافس الواردات مما ينعكس سلبيا على صادرات هذه القطاعات أو على المبيعات الداخلية للقطاعات المنافسة للواردات، ويؤدي ذلك في المحصلة إلى تقلص النشاط في هذه القطاعات والذي يجر معه باقي القطاعات في نفس الاتجاه. وعليه يمكن استخلاص أن التوسع في قطاع منجمي أو طبيعي أساسي في الاقتصاد سوف ينجر عنه انعكاسات سلبية على باقي قطاعات الاقتصاد، لاسيما قطاع الصناعات المعملية الذي يوجد في مواجهة منافسة القطاعات الأجنبية خارج وداخل البلد المعني.

حتى وإن كان هذا النموذج لا يتناغم بشكل مطلق مع حالة الاقتصاد الجزائري، بسبب اختلاف في الظرف واختلاف في الهيكل الاقتصادي وآلية التأثير، فإنه يبين أن وجود قطاع ريعي لا يؤخذ دوما على أنه مؤثر إيجابي في الاقتصاد. يمكن تحديد ثلاثة مستويات للتأثير السلبي على القطاعات الأخرى. المستوى الأول، يمارس القطاع الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر من الاهتمام. المستوى الثاني، تستفيد القطاعات الأخرى من ثمرات القطاع الريعي أساسا عبر الميزانية، وهو ما يعيق اعتماد هذه القطاعات على قوى ذاتية محركة تعطيها القوة اللازمة لفرض نفسها في سوق متزايدة المنافسة. المستوى الثالث، تتأثر القطاعات غير الريعية عبر آلية تغير الأسعار النسبية مقارنة مع القطاعات الأجنبية بشكل يؤدي إلى تقلص نشاطها، لاسيما عبر تقلص الصادرات منها. وتبين هذه الملاحظة الأخيرة، أن ازدهار القطاع الريعي وهيمنته على أداء الاقتصاد سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية القطاعات الداخلية مقابل القطاعات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس سلبا على صادراتها. وعندما تكون هيمنة القطاع الريعي هيكلية ومستمرة فإن هذا يدفع مع الوقت نحو سلوك القطاعات الأخرى سلوكا سلبيا يصبح هو الأخر هيكليا مع الزمن، وتصبح هذه القطاعات في انتظار ما يعطى لها والذي يتم أساسا عبر الميزانية.

3. تشخيص الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وتحليل انعكاسها على التنافسية الخارجية: تشكل الخلاصة السابقة إطارا مناسبا لتحليل دور هيمنة قطاع المحروقات في إضعاف تنوع النسيج الاقتصادي والقدرة التنافسية الخارجية للقطاعات خارج المحروقات. يمكن ذلك أساسا بإسقاط أدوات التحليل التي تضمنها هذا الإطار على البناء المفاهيمي والمؤسسي لنموذج التنمية الوطنية. كانت سياسة التنمية الوطنية طموحة ولكنها لم تكن تملك مقومات الاستمرار. يعكس نمط تنظيم الاقتصاد الوطني وتسييره غياب مثل هذه المقومات، ولاسيما تغييبه للمنطق التنافسي في الاقتصاد. يمكن تحديد العناصر المميزة لهذا النمط من الاقتصاد في الفقرات الموالية، حيث تبين هذه العناصر الجذور التنظيمية والتاريخية لضعف القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني.

1.3. الإعتماد المطلق على المنطق الريعي في أداء الاقتصاد:

يتبين ذلك من خلال عدة مؤشرات ذات دلالة في هذا المجال، حيث تشكل صادرات المحروقات، عبر مختلف مراحل التنمية، ما يزيد عن 96 % من مجموع الصادرات الجزائرية، وهو ما يعني أن حصة كل القطاعات الأخرى خارج المحروقات لا تزيد عن 4 % من مجموع الصادرات. فضلا عن ذلك، تمثل الجباية البترولية أهم عنصر في موارد الميزانية وهي التي تحدد بشكل أساسي حجم وشكل برنامج الدولة الاقتصادي والاجتماعي. تعطي الصدمة البترولية التي وقعت في 1986، والمتمثلة في انهيار أسعار البترول، مثالا جيدا للتدليل على هيمنة أداء القطاع الريعي المتمثل في قطاع المحروقات على مفاصل النشاط

الاقتصادي الوطني، حيث تعرض هذا الأخير إلى تداعيات سلبية عميقة لم تَقْوَ القطاعات خارج المحروقات الهشة على إيقافها. على إثر هذه الصدمة انهارت الموارد الخارجية وتوقفت معظم مشاريع التنمية بشكل أجبر البلد على اللجوء إلى مؤسسات بريتون وودز.

لماذا يبدو المنطق الريعي في الاقتصاد معيقا للقدرة التنافسية؟ يعتبر مثل هذا السؤال مهما بالنظر إلى النتائج المتواضعة المحققة من طرف الاقتصاد الجزائري في هذا المجال. للإجابة على هذا السؤال يمكن بداية القول أن الاقتصاد الريعي غير قادر على ضمان إنتاج الثروات بالحجم والجودة المطلوبين، حيث إن وجود أنظمة ريعية تهيمن على الاقتصاد يؤدي إلى خنق الأنشطة الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الاقتصاد [4].

يمكن إيجاد التفسير لهذه الوضعية بشكل واسع في نظام الحوافز الاقتصادي. بالفعل، يشكل وجود نظام فعال للحوافز شرطا لزيادة الفعالية الاقتصادية عبر التحفيزات التي يعطيها لعوامل الإنتاج، لاسيما عنصر العمل، بشكل يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها. وانطلاقا من ذلك، يشكل النظام الاقتصادي للحوافز محركا رئيسيا للإبداع والابتكار. على سبيل المثال، كلما كان الاقتصاد يمتلك الآليات المناسبة لتحويل الابتكارات إلى تطبيقات إنتاجية وحمايتها كلما أدى ذلك إلى تسارع وتيرة الابتكارات وتحسن جودتها [5]. أيضا، كلما كان تنظيم المؤسسات مناسبا وكان نظام تسييرها فعالا كلما أدى ذلك إلى رفع كفاءة الموارد البشرية وحتى الموارد المادية. يبدو أن الاقتصاد الذي يعتمد على الريع لا يوفر مثل هذه المقومات التي تُفَعل نظام الحوافز وتجعل منه قاطرة لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، إذ يمكن اعتبار أن الحافز الأساسي الموجود في مثل هذا النموذج هو الحافز إلى اقتسام الريع، فضلا عن أن هذا الاقتسام يكون عادة على حساب عملية الإنتاج.

في المقام الثاني، يفرز التنظيم الريعي للاقتصاد أفضلية في الاهتمام لصالح القطاع الريعي المتمثل في قطاع المحروقات على حساب القطاعات غير الريعية (خارج المحروقات). وهكذا تجد القطاعات خارج المحروقات نفسها في الدرجة الثانية من الاهتمام الذي لا يكون إلا بقدر ما يمكن أن يمنحه القطاع الريعي. في هذا السياق، لا يكون الاهتمام المعطى لفائدة هذه القطاعات، في غالب الأحيان، إلا في ضوء ضرورات السوق المحلية وأهداف السياسة الاجتماعية للدولة. ونتيجة لذلك، وإضافة إلى انغلاق هذه السوق أمام تدفق السلع الأجنبية، وهي خاصية ملازمة للتنظيم الاحتكاري للاقتصاد بما في ذلك احتكار التجارة الخارجية، فإن «سوسيولوجية الاستهلاك» في المجتمع تهمش دور جانب الطلب كدافع لترقية الكفاءة على مستوى الإنتاج. وبالتالي، وجد الإنتاج المحلي نفسه يتمتع بحماية مبالغ فيها تمنع عنه كل تحديات المنافسة وتدفعه إلى تقمص سلوكيات بالغة السلبية.

يعود المستوى الثالث للتفسير إلى طبيعة تنظيم الاقتصاد وأدائه. بالفعل، يساهم الاقتصاد الريعي في فرض نمط معين لتسيير الاقتصاد على المستوى الكلي ينعكس سلبا على أداء المؤسسات. بما أن الموارد الرئيسية المستعملة في التمويل هي تلك التي يتيحها القطاع الريعي، خاصة في ظرف يتميز بضعف الادخار الوطني المُوَلَّد خارج هذا القطاع الريعي، فإن آلية التمويل الرئيسية ترتكز على الدور المهيمن الذي تؤديه الخزينة. انطلاقا من ذلك، يجد الاقتصاد نفسه عمليا في قلب عملية تقوم على نظام لتخصيص الموارد(Système d'affectation) على قطاعات واستعمالات مختلفة. فضلا عن ذلك، فإن هذا التخصيص لا يتم وفقا لمقتضيات المكسب-التكلفة ولكنه يتم على أساس عملية مراجحة على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري [6] تعتبر هذه الملاحظة جد هامة من زاوية الفعالية الاقتصادية، لأن مثل هذا النظام يهمش إلى حد كبير منطق المؤسسة الذي يقوم على أساس مبدأ حساب اقتصادي صارم يزاوج بين الموارد والتكلفة ونتيجة الأداء. فضلا عن ذلك، تساهم عملية التخصيص عبر الميزانية في إضعاف نظام الحوافز الذي يعتمد على منطق الجزاء بشكل يضاعف من سلبية المؤسسات القائمة، وينعكس كل ذلك سلبيا على إنتاجيتها. وفي مثل هذه الظروف لا تقوى هذه المؤسسات على مجابهة أي قدر من المنافسة ولا يمكنها الاستمرار إلا في بيئة تتسم بالحماية.

2.3. **الإعتماد المطلق على القطاع العام**: يشكل القطاع العام الآلية التي اعتمدت عليها الدولة للقيام بعمليات التراكم (الاستثمار) والإنتاج والتوزيع [7]. تم تصميم مؤسسات القطاع العام التي يتعين عليها القيام بهذه المهمة على منطق احتكاري، حيث يتم إنشاء مؤسسة عمومية ضخمة في كل قطاع اقتصادي تتمتع بالاحتكار الكامل في هذا القطاع، إلى درجة حدوث عملية تطابق بين المؤسسة وقطاع النشاط. فضلا عن ذلك، تم تصميم هذه المؤسسات للعمل ضمن سياق اجتماعي أكثر منه اقتصادي. إن غياب المنطق التنافسي (هيمنة الطابع الاحتكاري) بين مؤسسات القطاع العام جعل هذه الأخيرة تؤدي وظائفها بشكل روتيني خالي من كل محاولات الابتكار نظرا لافتقادها لأي نظام للحوافز. فضلا عن ذلك، فإن اعتمادها على نمط معين للاستثمار (فكرة المفتاح في اليد) قد أفقدها عمليا كل إمكانية للقيام بعملية التجديد التكنولوجي والتنظيمي.

تدور الإشكالية المركزية في النقاش الدائر حول ضعف الأداء الاقتصادي في الكثير من الدول الناشئة والدول النامية حول الدور المركزي للدولة ونظامها المحيطي(Système périphérique) المتمثل في القطاع العام. تتمحور الأسئلة الرئيسية في هذا المجال حول مدى قدرة القطاع العام في استعمال الموارد المتاحة بشكل أفضل لتحقيق أفضل وتائر النمو الاقتصادي الممكنة (الإنتاجية والتنافسية). يمكن الإشارة هنا إلى الخلاصة التي صاغها بيوكانان [8]، والتي تؤسس لنظريته حول الاختيارات العمومية، والتي تبين حدود قدرة القطاع العام في إطلاق ديناميكية قوية للنمو الاقتصادي وضمان استمراريتها بسبب تلاقي المصالح المتناقضة للبيروقراطية الإدارية (السلوكيات الريعية من نوع الريع الثالث) والبيروقراطية الاقتصادية (السلوكيات الريعية الثانوية). يؤدي التحالف بين البيروقراطية الإدارية ونظم (هياكل) التسيير في القطاع المحيطي (المؤسسات العمومية) بالفعل إلى بروز توافق لصالح أولوية مصالح الجماعات. وهكذا يتم تأسيس

نظام لأداء الاقتصاد مبني على قاعدة تشابك المصالح ويعمل خارج شروط نظرية القيمة. ويتعزز عمل هذا النظام بوضع آليات مناسبة تضمن أدائيته (تسيير مركزي وبيروقراطي، نظام أسعار إداري، إطار مؤسسي، ...). ولا يمكن، في ظل غياب آلية للرقابة عن طريق الأداء، تحييد هذا التوافق الذي يواصل فرض القواعد الرئيسية للأداء الاقتصادي خارج مقتضيات الفعالية الاقتصادية [9].

انطلاقا من ذلك، يكون تنظيم الاقتصاد، القائم على الدور المركزي للقطاع العمومي في ظرف يتميز بهيمنة القطاع الريعي (المحروقات)، والذي يترافق مع تشابك مصالح البيروقراطية الإدارية ونظم التسيير في المؤسسات العمومية (البيروقراطية الاقتصادية)، مصدرا لتطور السلوكيات الريعية على جميع مستويات القرار الاقتصادي والإداري. بالفعل، أدى التحالف بين المصالح المختلفة إلى تشجيع ظهور آليات خاصة للاستحواذ على الريع. وكان الرهان عندئذ يتمثل في السهر على ضمان توزيع الريع بطريقة تضمن استمرار التوازنات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في الدولة. ويعبر وجود نظام لإعادة توزيع الريع، من خلال الميزانية بشكل أساسي، عن الآلية التي تتحكم في أداء مجمل النظام الاقتصادي.

في ظل هذا النظام، لم تتعود المؤسسات العمومية خارج المحروقات، التي يوجه نشاطها أساسا نحو إشباع حاجيات السوق الداخلية (إحلال الواردات)، والتي تعمل في إطار نظام احتكاري شبه كلي في ظل هيمنة القطاع الريعي، على البحث عن الشروط المحفزة لخلق الثروات (الإنتاجية والتنافسية في المقام الأول) ولكن اعتادت على انتظار الريع للاستمرار في إنجاز مهامها الاجتماعية والاقتصادية. وقد شجعت الحماية المؤسسية للفضاء الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المؤسسات على بروز سلوكيات سلبية تحولت مع الوقت إلى قواعد مقبولة على نطاق واسع على مستوى الإدارة الاقتصادية. وقد شَكَّل كل من الاحتكار الذي تتمتع به المؤسسات العمومية داخل البلد وحماية الفضاء الاقتصادي الذي تعمل فيه ضد أي نوع من المنافسة (لاسيما الأجنبية) عنصران منعا هذه المؤسسات من تطوير أنظمتها الخاصة لتطوير قدراتها التنافسية. وقد شجع غياب عنصر الجزاء الاقتصادي، بسبب التغطية التي توفرها مساهمات القطاع الريعي، بشكل واسع تنامي السلوكيات السلبية لدى هذه المؤسسات. عوض أن تقوم هذه الأخيرة بالبحث عن تطوير عملية الابتكار لتحسين إنتاجيتها، فقد كانت تضمن استمراريتها عبر دعم الدولة لها سواء عبر تخصيصات ميزانية مباشرة أو عبر القرض البنكي المضمون والمُدَعَّم. وفي كل الأحوال، لا تجد المؤسسات العمومية أي ضير للاستمرار حتى في ظل وضعية اقتصادية ومالية غير مهيكلة.

3.3. **دور نظام الأسعار**: باعتباره عنصرا لازما للتسيير الإداري للاقتصاد، مارس نظام الأسعار تأثيرا حاسما في تطور السلوكيات غير المبالية بين المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما المؤسسات العمومية، في مجال مسائل الإنتاجية والتنافسية. كانت المؤسسات العمومية بالفعل تعمل، إلى غاية سنوات 1990 على الأقل، في ظل نظام إداري للأسعار الذي ساهم في جعل قراراتها الاقتصادية تتخذ في إطار بعيد عن مقتضيات قانون القيمة. في هذا المجال، يعبر تواجد نظام إداري للأسعار عن وجود حالة من عدم التوازن في العلاقة بين الدولة والمؤسسة يعكسها خضوع هذه الأخيرة للدولة عوض أن تخضع لقواعد السوق [10].

تتمثل الوظيفة الأساسية لهذا النظام على مستوى مؤسسات القطاع العام في إنجاز العمليات الحسابية الضرورية لغرض التبادل. في ظل هذا الوضع لم تكن التكاليف الاجتماعية للإنتاج تعكس بحق الأثمان الفعلية لمدخلات الإنتاج، ما عدا تلك المدخلات المستوردة من الخارج. وحتى هذه الأخيرة لم تكن في واقع الأمر مقيمة بقيمتها الحقيقية نظرا لاتباع نظام ثابت للصرف يوجد فيه سعر تعادل العملة الوطنية (الدينار) فوق قيمته الحقيقية بكثير وهو ما انعكس سلبيا أيضا على الصادرات التي تقل تنافسيتها الخارجية في مثل هذا الوضع في مجال الصرف. وهكذا جاء نظام الصرف المتبع ليضاف إلى العوامل السابقة لتوفير الشروط المؤسسية والهيكلية المعيقة لتحسن تنافسية صادرات السلع الوطنية.

وبما أن معظم مدخلات الإنتاج مضمونة، إلى حد ما، عند الأسعار الإدارية، في ظل طابع احتكاري للاقتصاد تمارسه الدولة عن طريق مؤسسات القطاع العام، فقد كرس ذلك طابعا روتينيا لعملية الإنتاج تقوم على منطق التخصيص الإداري للموارد وليس على منطق السوق ومقتضياته. وبالتالي، لم تكن مسائل الإنتاجية والتنافسية تمثل معايير هامة في قياس الأداء ما دام الإنتاج موجه لسوق داخلية محكمة الإغلاق وما دام مصير المؤسسات، مهما كانت النتائج التي تحققها، مضمونا من طرف الدولة، حيث تستطيع هذه الأخيرة أن تقوم بذلك انطلاقا من الموارد التي يتيحها القطاع الريعي. وعلى هذا الأساس، تبدو مؤسسات القطاع العام كآلية لإعادة توزيع الريع على مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية على أساس نظام إداري للأسعار محدد ومعروف مسبقا ويلغي أي ميزة محتملة لقطاع على حساب قطاع آخر.

لم يكن المرور إلى نظام للأسعار أكثر مرونة خلال سنوات 1990 في إطار الإصلاحات الاقتصادية من شأنه أن يغير الوضع بشكل جوهري وذلك لأسباب عديدة. يتصل التفسير الأول، الذي يتصف بالطابع الهيكلي، بتآكل أداة الإنتاج على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي. لقد تعرضت أداة الإنتاج التي تم تركيبها في سنوات 1970 إلى اهتلاك جوهري، وما تبقى منها صار مهترئا من الناحية التكنولوجية بسبب غياب تجديد فعلي وكافي للاستثمارات. ويعود هذا النقص في الاستثمارات إلى حد ما إلى العجز المالي الهيكلي لمؤسسات القطاع العام وعدم قدرة الدولة على ضمان سياسة استثمار واسعة ومستمرة مماثلة لتلك التي قامت بها في سنوات 1970، وذلك بسبب انهيار أداء القطاع الريعي اعتبارا من سنة 1986.

تؤدي هذه الوضعية حتما إلى الخلاصة الأساسية التي لها علاقة مع ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني. في هذا المجال، تبين حالة الاهتراء التي يوجد عليها جهاز الإنتاج عجز الاقتصاد الوطني على الإنتاج وفق المقاييس العالمية من حيث الجودة

والكمية والتكلفة، وهو ما يعكس عدم قدرته على التوسع في الأسواق إلى خارج الوطن [11]. وتعتبر هذه الملاحظة أكثر أهمية بسبب أن معظم الاستثمارات التي قامت بها الجزائر تمت في ميادين وقطاعات تتقاطع فيها المنافسة العالمية تقليديا مثل الصناعات المعدنية والحديدية، الصناعات الميكانيكية والالكترونية، إلى غير ذلك من الصناعات، والتي تتطلب من جهة أخرى قدرا عاليا من التحكم التنظيمي والتكنولوجي. حتى وإن كان التوجه نحو هذا النوع من الاستثمارات يتم دائما تبريره بواسطة متطلبات استراتيجية إحلال الواردات (الفقرة الموالية)، من المهم القول أن تصميمها تَمَّ أساسا بعيدا عن الميادين التي تستفيد فيها الجزائر من مزايا نسبية، وهو ما حرمها من اكتساب مزايا تنافسية لمنتجاتها.

وعليه، فقد كانت الحالة التي يوجد عليها جانب العرض (جهاز الإنتاج) غير قادرة على الاستجابة لعملية تحرير الأسعار. بالفعل، فقد كان الاقتصاد الجزائري في جوهره اقتصاد ندرة Economie de pénurie ، وهي الخاصية الأساسية التي تميز الاقتصاديات المخططة مركزيا. وبالتالي، فإن تحرير تكوين الأسعار الذي ترافق مع وجود عجز هيكلي في العرض، قد أدى إلى انطلاق موجات ارتفاع متتالية في الأسعار [12] (عملية تعديل هيكلية لأوضاع الخلل التي تراكمت خلال المراحل السابقة) دون أن يترافق ذلك مع تخفيض مستويات التكاليف أو تحسن مستويات الإنتاجية، وهو ما زاد من تدهور القدرة التنافسية للسلع الوطنية مقارنة بنظيراتها الأجنبية. ومع وجود مثل هذا الخلل العميق، لم يسمح فتح السوق الوطنية أمام المنافسة الأجنبية بترقية أداء المؤسسات الوطنية التي لا زالت في ذلك الحين تحاول ترميم حالات الخلل التي أصابتها وبالتالي لم تكن تمتلك خلال مرحلة التحرير المقومات التي تسمح لها بالتكيف مع سوق تنافسية تعتبر أمرا جديدا وغير مألوف بالنسبة لها كليا.

4.3. **الدور التاريخي لسياسة إحلال الواردات**: في مجال التنمية الاقتصادية، عرفت الدول النامية خلال الأربعين سنة الأخيرة مجموعتين أساسيتين هما مجموعة من الدول كدول جنوب شرق آسيا خصوصا اتبعت سياسات موجهة لتشجيع وترقية الصادرات، وقد نجحت في ذلك نجاحا كبيرا سمح لها بردم فجوة التنمية التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ومجموعة أخرى من الدول كدول أمريكا اللاتينية، ومعظم الدول العربية لاسيما مصر والجزائر اتبعت سياسات إحلال الواردات، وقد فشلت كلها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود. وأكثر من ذلك، فإن دول أمريكا اللاتينية (الشيلي، البرازيل، ...) قد تمكنت من تحقيق هذا الإقلاع بعد مرورها إلى سياسة تشجيع الصادرات.

لماذا تبدو سياسة إحلال الواردات عائقا أمام تطوير الأداء الاقتصادي وما يتبعه من تحسن على مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية؟ يمكن إيجاد الإجابة على هذا السؤال في ثلاثة مستويات:

- تعتبر استراتيجية إحلال الواردات استراتيجية مغلقة على نفسها وتتميز بالسلبية، حيث تضع الاقتصاد خارج أي إطار للمنافسة، وهي التي تعتبر ضرورية لاستعمال الموارد بكفاءة وتشجيع مناخ الابتكارات وتحسين مستوى الإنتاجية. إن انهيار عدد كبير من مؤسسات القطاع العام والانهيار شبه الكامل لقطاعات اقتصادية بكاملها بعد انفتاح الاقتصاد الوطني يعتبر مؤشرا دالا على ذلك، حيث يعتبر استمرار هذه المؤسسات قبل الانفتاح نوعا من الاستمرار الاصطناعي بفعل الحماية المتوفرة بشكل مؤسسي. وكدليل على ذلك، لم تنفع كل عمليات الدعم المالي لهذه المؤسسات التي قامت بها السلطات العمومية بعد الشروع في الإصلاحات في استمرار هذه المؤسسات وذلك بسبب اعتيادها العيش في وضع تتوفر فيه كامل الحماية لها.

- كما تعتبر هذه الاستراتيجية سلبية وتتصف بقلة الطموح. إن تركيز هذه الاستراتيجية على إشباع حاجيات السوق الداخلية فقط أضفى عليها درجة عالية من الركود على أساس أن هذه السوق الداخلية تتميز بالضيق الشديد الذي زاد من حدته قيام الاقتصاد على قاعدة تنظيم احتكاري وغياب التنوع اللازم الذي يحدث الديناميكيات الضرورية لتوسيع نطاق السوق. كما أن انخفاض مستوى المداخيل لقطاعات واسعة من السكان، وهي الميزة الملازمة لمجتمع خرج من توه من حقبة استعمارية طويلة، جعل نطاق السوق الممكن الخاص بسلع الاستهلاك النهائي بالغ الضيق ويتميز بديناميكية ضعيفة زادت من ضعفها سوسيولوجية الاستهلاك «القانعة وغير المحفزة».

- كما أن هذه الاستراتيجية تعتبر في آخر المقام إستراتيجية جد تقييدية بالنظر إلى أنها تواجه في حالة الجزائر نوعين من علاقات التبعية. يتمثل النوع الأول في تبعيتها إلى القطاع الريعي على أساس أن إقامة صناعات وطنية ثقيلة ومندمجة على مستوى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني واستمرار عملها يتطلب حاجيات تمويلية ضخمة يوفرها أساسا القطاع الريعي، وهو ما يعني أن وتيرة الأداء في القطاعات الأخرى تتوقف على مستوى الأداء في القطاع الريعي وليس على ما يقدمه أداء الأسواق الخاصة بهذه الصناعات. يتمثل النوع الثاني في تبعيتها إلى الخارج ليس على مستوى أداء الأسواق الدولية للبترول ولكن أساسا على مستوى تموين الاقتصاد وتزويده برأس المال المادي والمواد الأولية الضرورية لاستمرار عمل المؤسسات.

4. **إطار الإصلاح الملائم**: يبدو من التحليل السابق أن المشاكل التي تؤثر على القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني تلتقي في كثير من المجالات مع المشاكل التي تعترض أداء الاقتصاد الوطني في مجمله. ويعتبر الطابع الهيكلي ميزة أساسية لمعظم هذه المشاكل، ما يتطلب في الكثير من الأحيان القيام باتخاذ تدابير هيكلية. وإن كانت تفصيلات هذه التدابير جد واسعة، يمكن في هذه العجالة الإشارة إلى عناوين عامة تحدد إطار الإصلاح الملائم والتي لها دور كبير في تحديد التفاصيل الضرورية.

1.4. **دور المؤسسة مقابل دور الدولة**: يعتبر دور الدولة المحرك الأساسي لأداء الاقتصاد الوطني عبر الإمكانيات المالية التي يتيحها القطاع الريعي. وقد استمر هذا الوضع أساسا منذ

أول مخطط تنموي في سنة 1967. ورغم تسجيل تراجع نسبي في دور الدولة كفاعل اقتصادي رئيس بعد أول موجة للإصلاحات في سنة 1988، عادت الدولة بشكل قوي إلى ممارسة الشأن الاقتصادي منذ سنة 2002 مع وضع برنامج واسع للإنعاش الاقتصادي يعتمد على تشجيع جانب الطلب الذي تجره أساسا النفقات العمومية، حيث كان أداء القطاع الريعي (ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية على أساس الأسعار المطلقة) من الأسباب الرئيسة التي شجعت العودة إلى هذا الدور. وهكذا عادت وظيفة تخصيص الموارد لتشكل الآلية الأساسية في أداء الاقتصاد الوطني، بدليل أن القطاعات الأساسية خارج المحروقات التي ما فتئت تسجل معدلات معقولة في النمو الاقتصادي هي بالذات تلك القطاعات المستفيدة من الإنفاق العمومي. وبشكل عام، صار الجميع، بما في ذلك المؤسسات، ينتظر برامج الإنفاق الحكومية ليبني عليها ما يتعين أن يقوم به في المستقبل.

في ظل الدور المتعاظم للدولة في الشأن الاقتصادي، لم يتبلور دور المؤسسة كمنتجة للخيرات خلال معظم مراحل التنمية، بالنظر إلى أهدافها التي كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي وأيضا بالنظر إلى افتقادها لأدوات الممارسة الاقتصادية وآلياتها التي تنسجم مع متطلبات الفعالية الاقتصادية. ولم تنجح الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها في بداية سنة 1988 في بلورة مفهوم المؤسسة الاقتصادية المنتجة للخيرات التي يتم تبادلها في سوق خاضعة للمنافسة، وذلك رغم أن أول قانون تم إصداره في مجال الإصلاحات كان يعني تدقيقا المؤسسة الاقتصادية، حيث ما فتئت هذه المؤسسات (العمومية) تضطر في كثير من الأحيان إلى انتظار ما تجود به الدولة من إعانات مالية، في إطار ما يسمى بالتطهير المالي للمؤسسات، لتحل مآزقها المالية. ومن هذه الزاوية، يمكن القول أن المؤسسة لم تعد منتجة للخيرات بقدر ما أصبحت طرفا يساهم في استهلاك الثروة الوطنية في إطار نموذج لإعادة الإنتاج البسيط.

لا يمكن، في ظل غياب مفهوم المؤسسة المنتجة للخيرات (نموذج إعادة إنتاج موسع)، انتظار أن تعمل المؤسسات القائمة بفعالية في سوق تنافسية، إذ يبقى همها الأساسي يتمثل في ضمان تسيير شؤونها اليومية بشكل روتيني في إطار ما حدد لها من أهداف تأخذ في غالب الأحيان طابعا بيروقراطيا، ذلك أن هذه المؤسسات لا تمتلك مقومات الأداء الاقتصادي الذي تحدده معايير اقتصادية. يتطلب هذا الوضع ضرورة إعادة الاعتبار لدور المؤسسة حتى تستطيع الاضطلاع بمهام الاستثمار والإنتاج. في سبيل تحقيق ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض عناصر الإصلاح المنتظرة لترقية دور المؤسسة:

- وضع أداء المؤسسات في سياق اقتصادي أكثر منه اجتماعي، حيث يمثل هذا السياق الإطار المناسب لاستعمال الموارد بفعالية، كما أنه يمثل الإطار الوحيد لقياس حسن الأداء في المؤسسة عبر الحساب الاقتصادي الذي يربط بين تكلفة الموارد المستخدمة ونتائج الأداء؛

- في هذا الإطار، يتعين أن تكون السوق هي الآلية الأساسية التي تسمح بقياس مدى حسن الأداء بالمؤسسة، وهو ما يعني وضع الآليات الاقتصادية المناسبة (لاسيما نظم الأسعار) التي تحدد سلوك المؤسسات عوض أن يتم ذلك عبر أنظمة توجيه إدارية مهما كان مصدرها.

- إصلاح سوق العمل بشكل يصبح يمثل آلية تساعد المؤسسة ليس فقط على التوظيف المنتج ولكن أيضا ليكون آلية تساعد المؤسسة على التكيف مع تغيرات السوق والمنافسة. إن سوقا للعمل تتميز بالحماية (بالنسبة لعلاقات العمل) لا يمكن إلا أن تشكل قيدا صلبا على أداء المؤسسة وتفقد بالتالي وظيفتها الاقتصادية. وعليه، يمكن أن يتجه الإصلاح المرغوب نحو إضفاء المزيد من المرونة على سوق العمل (علاقات العمل، سياسات الأجور والإنتاجية، الانتقال الوظيفي النوعي والجغرافي، ...).

- وضع سياسة وطنية لتطوير الإنتاجية عبر تصميم سياسة صناعية مناسبة. وفي هذا المجال، يبدو تصميم أداء المؤسسات على قاعدة نظام اقتصادي للحوافز يثمن إنتاجية عوامل الإنتاج، خصوصا إنتاجية الموارد البشرية، أمرا حيويا. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين أداء هذه العوامل وتوظيفها بكفاءة داخل المؤسسة أو عبر النسيج الاقتصادي في مجمله.

- تنقية بيئة الأعمال وترقيتها عبر جملة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي يتعين إدخالها، حيث يتطلب الأمر تحرير أداء المؤسسات من القيود البيروقراطية وترقية شفافية أداء الإدارة في جميع المستويات (الإدارة العامة، الإدارة الضريبية، الإدارة العدلية، ...). على المستوى المؤسسي، يتعين أن تكون القواعد والآليات تتميز بالبساطة والاستقرار بشكل يساعد على وضوح الرؤية بالنسبة للمؤسسات.

2.5. وضع سياسة صناعية مناسبة وتنويع النسيج الاقتصادي:

يتطلب تعزيز دور المؤسسة كمنتجة للخيرات، وبالتالي الارتقاء بقدرتها التنافسية، وضع سياسة صناعية مناسبة. يتعين أن تستجيب هذه السياسة الصناعية المناسبة إلى مجموعة من الشروط. ينبغي أن تقوم أولا على مقاربة جديدة ترتكز على الدور المحوري للمؤسسة وليس فقط على برامج عمومية تفتقد إلى المحركات الضرورية؛ بمعنى أن تضطلع المؤسسة بشؤون الاستثمار والإنتاج والتوزيع وتقوم بذلك وفق مقتضيات السوق وشروطه على أساس الدور الذي يؤديه قانون القيمة. ويختلف هذا التوجه جذريا عن المقاربة التي تكون فيها الدولة، عبر برامجها العمومية وخططها، هي محرك النشاط الاقتصادي حيث يبدو دور المؤسسة في هذه المقاربة وكأنه دور هامشي بينما تبدو وظيفتها وكأنها تنفيذ لمهام إدارية.

ولكي تؤدي المؤسسة وظيفتها بفعالية في هذه المقاربة الجديدة، من المهم أن يكون أداؤها في مناخ تنافسي (سليم) يكون عاملا دافعا نحو الارتقاء بأدائها إلى مستويات أفضل ومساعدا على تحسين إنتاجيتها. يتطلب هذا المناخ التنافسي ضرورة التخلي عن كل أشكال الحماية التي تستفيد منها بعض المؤسسات وكذلك تحريرها من كل هيمنة للقرار الإداري الذي يكون عادة مبررا لإعطائها مثل هذه الحماية. كما يتطلب أيضا أن تستفيد جميع المؤسسات من الوصول إلى جميع مصادر الموارد على قدم المساواة والحصول عليها بشكل لا ينطوي على أي طابع تفضيلي أو تمييزي بأي شكل.

كما يتعين أن تقوم هذه السياسة الصناعية على الدور المحرك للابتكارات الذي يجب أن يتحول إلى متغير اقتصادي داخلي في المؤسسة. لا تشكل المؤسسة العمومية بشكلها الراهن حقيقة المكان المفضل للابتكارات بالنظر إلى وظيفتها كما لا يمكن أن تشكل المؤسسات الخاصة بحجمها وتنظيمهما الراهنين قاطرة فعلية للابتكارات نظرا لأنها لا تمتلك الإمكانيات اللازمة أو لأن ذلك لا يمثل بالنسبة لها تحديا في الوقت الراهن بالنظر إلى طموحها المحدود فيما يخص الولوج إلى الأسواق الدولية.

تطرح هذه النقطة الأخيرة قضية أخرى يكون من الضروري أن توليها السياسة الصناعية الاهتمام اللازم. وتتمثل هذه النقطة في ضرورة أن تتوجه السياسة الصناعية أساسا نحو التصدير لأن ذلك يفتح أمام الاقتصاد الوطني آفاقا جديدة في الولوج إلى أسواق خارجية جديدة تتميز بالاتساع، كما أن ذلك يضع المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة أمام تحدي المنافسة الخارجية وهو الأمر الذي من شأنه أن يجبرها على تحسين أدائها.

ينبغي في المقام الأخير توجيه السياسة الصناعية إلى مختلف القطاعات خارج المحروقات، خصوصا تلك التي تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية. من الضروري في هذا المجال العمل على جعل الأداء في هذه القطاعات يتم تدريجيا بشكل مستقل عن أداء القطاع الريعي. إن مثل هذا التوجه لا يخدم مسألة تنويع الاقتصاد الوطني فحسب ولكن من شأنه أيضا أن يخرج القطاعات خارج المحروقات من منطق إعادة توزيع الريع عبر عملية «تخصيص الموارد» ويضعها مباشرة تحت «ضغط قيد الموارد» الذي يعتبر عادة عاملا محددا لكفاءة استعمالها. ومن هذه الزاوية، فإن تعميق تنويع الاقتصاد الوطني سوف يسمح تدريجيا بتعزيز أداء الاقتصاد بعيدا عن المنطق الريعي. وفي المحصلة، يعمل مثل هذا التنويع على تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية في القطاعات خارج المحروقات.

3.4. **الاعتماد على سياسة اقتصادية كلية ملائمة**: تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على أداء المؤسسات من جوانب عدة. حيث يتمثل الجانب الأول في ضمان الشروط المواتية للاستقرار الاقتصادي الذي يزيد من وضوح الرؤية أمام المؤسسات. ويؤدي ذلك إلى تحسين أداء هذه الأخيرة في مجال الاستثمار ووضع خطط الإنتاج الملائمة.

كما تعمل السياسات الاقتصادية المناسبة على تعبئة الموارد الضرورية على قدر عالي من الكفاءة بشكل يحسن الأداء المالي للمؤسسات وهو ما قد يفضي في نهاية المطاف إلى تخفيض مستويات التكلفة. فضلا عن ذلك، يمكن أن تعمل السياسات الاقتصادية الكلية على تعزيز الأداء الخارجي للمؤسسات. وفي هذا المجال، يقدم التاريخ الاقتصادي الحديث معلومات هامة عن الدور الكبير الذي ساهمت به السياسات الاقتصادية الكلية في نجاح كثير من التجارب للعديد من الدول. فإذا كان المذهب الاقتصادي المهيمن يحاول في كل فرصة إبراز فضائل الليبرالية الاقتصادية، فإن تجارب كثيرة، مثل تجارب الدول الصناعية الجديدة الآسيوية، بينت عبر توجيه القرض نحو تمويل الأنشطة التصديرية أن التدخل الواعي والهادف للسلطات العمومية في لحظات محددة له أهمية كبيرة في تحقيق النجاح الاقتصادي بشكل عام وترقية أداء المؤسسات بشكل خاص [13].

4.4. **الاندماج في الاقتصاد العالمي**: يتطلب تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية ضرورة احتكاكها بالمنافسة الخارجية، حيث يسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي هذا الاحتكاك ويعزز خبرة المؤسسات في التعامل مع المنافسة. يعبر الاندماج في الاقتصاد العالمي فعلا عن نهج يستهدف السماح للاقتصاد الوطني من الاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا الاندماج. يحدث مثل هذا الأمر عبر تمكين المؤسسات من الاستفادة من الأسواق التي يتيحها الانفتاح لتوزيع منتجاتها وكذلك اكتساب الممارسات الاقتصادية السليمة في مجال طرق الإنتاج، ونظم التسيير واستعمال المعايير إلى غير ذلك من الممارسات السليمة.

انطلاقا من الوضع الراهن الذي يعيشه الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية، يمكن أن يكون الانفتاح على الاقتصاد العالمي في مجال تبادل السلع والخدمات عاملا يفيد المؤسسات في ترقية أدائها عبر تحسين مستواها والارتقاء به إلى مستوى المنافسة العالمية بما يعزز قدرتها التنافسية. وإذا كانت هذه الفكرة مقبولة على العموم، يبقى السؤال يتمحور حول اللحظة التي يتم فيها الانفتاح إن كان ذلك قبل تحسين مستوى المؤسسات أم بعدها قصد إعطاء المؤسسات فرصة للتكيف لاكتساب المقومات الضرورية لمواجهة المنافسة العالمية.

يمكن في الأخير القول أنه إذا كان الانفتاح على الاقتصاد العالمي بات اليوم يستقطب توافقا واسعا سواء كان ذلك على المستوى الفكري أو على المستوى السياسي، فإنه يتعين أن يكون هذا الانفتاح مدروسا في تصميمه ومنظما في إنجازه قصد تفادي تفكك المؤسسات ومن وراء ذلك الاقتصاد الوطني، حيث يشكل عامل الوقت عنصرا أساسيا في تسهيل عملية النجاح وتقليص التكلفة التي يتعين تحملها في بداية مرحلة السير نحو الانفتاح.

خاتمة

تعتبر التنافسية شرطا لقدرة ولوج المؤسسات إلى الأسواق الدولية. حيث تكتسب هذه الأخيرة القدرات التنافسية عبر امتلاك المقومات التي تدفعها إلى زيادة الإنتاجية لاسيما تلك المقومات التي تسمح لها بالإمساك بناصية الابتكار. وإذا كان هذا الأخير يشكل المحرك الأساسي لزيادة التنافسية واكتساب مزايا تنافسية جديدة، فإن تَجَدُّره وتَحَوُّله إلى آلية أساسية في تطور المؤسسات يقوم على وجود نظام اقتصادي فعال للحوافز يعزز ديناميكية عوامل الإنتاج ويدفعها إلى الارتقاء في تمتين مقومات الإنتاجية.

تعتبر هذه المقومات متوافرة بشكل أكثر في اقتصاد يتمتع بقدر كافٍ من الانفتاح على مجالات المنافسة يجعله حريصا بشكل مستمر على تعزيز قدراته لتركيز مكانته في السوق. كما تكون أيضا أكثر تواجدا في اقتصاد يتمتع بالتنوع والذي تكثر فيه المؤسسات على أحجامها المختلفة التي يؤدي تواجدها معا إلى شيوع مناخ المنافسة وتعزيزه مما يكسبها مناعة في مواجهة المنافسة الدولية.

بيد أن الاقتصاد الذي يتركز أداؤه على قطاع ريعي يفتقد إلى مثل هذه الخصوصية، حيث إن انفتاحه يكون عادة محدودا في أهميته ونطاقه ويكون إلى حد كبير في المجالات ذات الصلة بأداء القطاع الريعي. فضلا عن ذلك، لا يتيح مثل هذا النمط من الاقتصاد فرصة أمام التنوع اللازم لزيادة القدرات التنافسية لهيمنة القطاع الريعي على مراكز الاهتمام الأساسية في المجتمع وارتكازه على منطق إقصاء القطاعات الأخرى التي لا تتواجد ولا تعيش إلا في كنف القطاع الريعي ذاته.

ينتمي الاقتصاد الجزائري إلى هذا النمط الأخير من الاقتصاد، حيث إن هيمنة القطاع النفطي (القطاع الريعي) على مفاصل الاقتصاد جعله يتواجد في قلب الديناميكية الاقتصادية التي تتوقف قوتها على قوة أداء القطاع الريعي. كما أن وجود القطاع الريعي وهيمنته قد ساهم بشكل كبير في اتباع مقاربة تنموية ترتكز أساسا على أداء القطاع الريعي. وقد أدى ذلك إلى ميلاد السلوكيات الريعية وتفشيها على نطاق واسع بشكل أدى إلى تحديد القواعد الأساسية للاقتصاد الوطني التي تقوم على أساس قاعدة اقتسام الريع وإعادة توزيعه وفق آليات هي من صميم إفرازات هذه المنظومة التنموية (دور ميزانية الدولة، نظام الأسعار، نظام القرض،...).

يتطلب الخروج من هذه الوضعية إعادة نظر شاملة في منظومة التنمية، إذ يتعين أن تتجه هذه الأخيرة إلى تحرير الاقتصاد من تبعيته إلى القطاع الريعي. ويكون ذلك عبر القيام بعملية تَحَوُّل عميقة ترتكز على إعادة رسم دور الدولة أمام ترقية دور المؤسسة المنتجة للخيرات، والاضطلاع بوضع سياسة صناعية على أساس المقومات التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني، وحيث يكون للمؤسسة (وليس الدولة) الدور الأكبر في تجسيدها، فضلا عن رسم سياسات اقتصادية كلية مناسبة لأداء المؤسسات وتعميق النمو الاقتصادي، كما يتعين أيضا تصميم استراتيجية متناسقة لاندماج المؤسسات الوطنية في الاقتصاد الدولي ومساعدتها وتأهيلها لمواجهة المنافسة الدولية.

الهوامش

(1) Talha, Larbi (2003) : Le régime rentier et son mode de régulation. 27-Essai de problématique, Forum de la Régulation, pp. 1

(2) Latreche, Tahar (2008) : Croissance rentière basée sur les hydrocarbures : Limites et implications pour les politiques publiques, Revue des réformes Economiques et Intégration en Economie mondiale, No.3. P.-37.

(3) Gregory, R. G. (1976): Some implications of the mineral sector, Australian Journal of Agricultural Economics, vol. 20, No. 2, pp.71-91.

(4) Goumeziane, Smail (2000) : Le pouvoir des rentiers, EDIF, Alger.

(5) Stiglitz, J. E. (2003) : Principes d'économie moderne, de boeck, Bruxelles

(6) Melbouci, L., 2008. Le modèle des entreprises publiques algériennes, échec ou fin de mission ? Editions El-Amel, Tizi-Ouzou.

(7) ابن أشنهو، عبد اللطيف (1982): التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

(8) Buchanan, James M. (1973) : Public choice and public policy: Increasing understanding of public problems and policies, Farm Foundation, pp. 131136-.

(9) Latreche, Tahar (2008) : Op.cit.

(10) Bellal, Samir (2011): Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie, une approche en terme de régulation, thèse de doctorat, Université Lumière, Lyon 2, pp.89-.

(11) Latreche, Tahar (2010) : Concurrence, régulation et vérité des prix : Limites et implications d'une restriction de la liberté de formation des prix, Revues des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, No. 8.

(12) Op.cit.

(13) Latreche, Tahar (2008) : Op.cit.